إشكالية التغير الديمغرافي والتغيير في نظام التقاعد
مع إشارة إلى حالة الجزائر

مليكة محديد، *أستاذة محاضرة، قسم " ب"، المدرسة العليا للتجارة*، وعضوة بمخبر "مانجمنت، وحوكمة، تطوير وأداء المنظمات".

ملخص: تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على التطورات التي شهدتها أنظمة التقاعد في العالم بعد دخول إقتصاداتها في أزمات الربع الأخير من القرن العشرين ونهاية مرحلة الاستقرار الاقتصادي التي تلت الحرب العالمية الثانية. بداية من انفجار الأزمة النفطية الأولى وظهور آثار النمو الديمغرافي واتجاه المجتمع الإنساني نحو الشيخوخة. فكان من الضروري طرح إشكالية أنظمة التأمين على الشيخوخة التي تلازم نظام العمل في هذه الظروف، ومناقشة عدة تجارب من طرف كتاب متخصصين.

ولم تكن الجزائر وما عاشته من تحولات، بعيدة عن هذا الوضع مع بعض الخصوصيات التي تعود لطبيعة المجتمع فيها وتجربة اقتصادها. حيث تأثر نظام التقاعد فيها سلبا بعد الدخول في إصلاحات إقتصاد السوق مع نهاية ثمانينات القرن الماضي والإنفتاح نحو العولمة. وعلى ضوء تجارب الآخرين، لا بد من التفكير في تحسينات لهذا النظام لعلاج اختلالاته حتى لا تزيد حدتها مع انعطاف الوضعية الديمغرافية للبلد.

كلمات المفتاح: إصلاح نظام التقاعد في الجزائر، شيخوخة المجتمع، عدم المساواة بين الأجيال، نظامي باسمارك وبيفريدج للتقاعد.

Summary: this paper is trying to shed light on the developments of the pension systems in the world after the economies crises in the last quarter of the twentieth century, with the end of the stage of economic stability that followed the Second World War. The beginning of the first oil crisis and the emergence of explosion effects of demographic growth and direction of the humanitarian community about aging. It is necessary to put the problem of insurance systems on aging, inherent in the system of work in these circumstances, with discussion of several tests of party book specialists. Not existed in Algeria and the transformations, far away from this situation with some privacy, which returns to the nature of the society in which the experience its economy. Where the system of retirement negatively affected after entering the market economy reforms and openness toward globalization. In the light of the experience of other States, must be thinking of improvements of the system to treat remedies so as not to increase mitigation with turn-by-turn demographic situation of the country.

Key words : insurance systems on aging, pension systems, demographic growth.

مقدمة

أنشئت أنظمة التأمين على الشيخوخة، أو التقاعد مع توسع الاقتصاد الرأسمالي بنهاية القرن التاسع عشر، ثم غداة الحرب العالمية الثانية أين اهتمت معظم الدول بإعادة بناء اقتصاداتها. وجاء ذلك في إطار تعزيز العلاقات

الاجتماعية في مجتمعاتها. وتميزت فترة الثلاثين سنة الجيدة (1945-1974)، بوضعية التشغيل الكامل. بينما تأثرت أنظمة التقاعد بالأزمات النفطية (1973-1986)، بفعل تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، تطور العمل غير النموذجي وتغير تنظيم دورة الحياة، وتراجع معدلات النمو. وأدى كل ذلك إلى تدني موارد هذه الأنظمة وزيادة عجز ميزانياتها. كما ارتفعت نفقات هذه الأنظمة بشكل مستمر ابتداء من منتصف سبعينات القرن العشرين، هذا من جهة. ومن جهة أخرى أدت مظاهر العولمة وتطورها من خلال انتشار وسائل التكنولوجيا المختلفة، وانفتاح اقتصادات الدول، إلى إعادة النظر في التنظيم الاجتماعي، وتقلص دور الدولة في تنظيم علاقات العمل(أزمة الدولة الراعية).كما ساهم المحيط الاجتماعي في تفاقم وضع أنظمة التقاعد، من خلال ظاهرة شيخوخة المجتمع، والتي جاءت نتيجة ارتفاع أمل الحياة، ووصول أجيال ما بعد الحرب (baby boom) إلى مرحلة التقاعد، وانخفاض معدلات الخصوبة، مما خلق عدم المساواة بين الأجيال.

تهدف هذه الورقة إلى الإجابة عن السؤال التالي: كيف أثرت التغيرات الديمغرافية على تغيير أنظمة التامين على الشيخوخة في العالم، وما الاستفادة من ذلك في حالة الجزائر؟

للإجابة على هذا السؤال، سوف ينقسم عملنا إلى ثلاثة أجزاء: فبعد الإطلاع على عدد من الجوانب النظرية فيما يتعلق بالتأمين على الشيخوخة وتطوره وأنظمته، نعرض لأهم الإصلاحات والإشكالات التي طرحت لدى الدول الغربية خاصة مع أزماتها وارتباطها بالتغيرات الديمغرافية فيها، وفي الأخير نحاول عرض التجربة الجزائرية في التأمين على الشيخوخة وأهم الإشكالات التي تصادفها اليوم واستنتاج ما يمكن في تغيير أو تنويع النظام المطبق فيها.

1-الإطار النظري للتامين على الشيخوخة أو التقاعد

تم اعتماد أول نظام للتأمين على الشيخوخة في ألمانيا بنهاية القرن التاسع عشر على يد الحاكم "بيسمارك"، بعد اتساع النشاط الاقتصادي وظهور الحاجة إلى التامين على مختلف الأعمال ثم على الأشخاص العاملين. وفي بداية القرن العشرين أعتمد نظام آخر في أنغلترا بعد صدور تقرير لـ "بيفريدج". ومع هذين النظامين ذوي الخصائص المحددة لكل منهما، ظهرت أنظمة ذات ميزات مختلفة. ولكل من هذه الأنظمة مبادئ وقواعد نظرية تعتمد عليها وتفسرها.

1.1- التأمين على الشيخوخة وأهدافه

فترة الشيخوخة هي المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل العمر التي يصل إليها الانسان بعد انقضاء مرحلتي الطفولة والتكوين التي تنتهي عند خمسة

وعشرين سنة الأولى من العمر، ثم مرحلة العمل وخلق القيمة التي تصل إلى ستين أو خمسة وستين سنة وفق الأنظمة. وفي مرحلة الشيخوخة يفقد الإنسان عادة أهم قواه الجسمية والعقلية. فهي مرحلة أرذل العمر حسب التعبير القرآني، إذ فيها تصبح حاجة الإنسان ضرورية إلى المساعدة من طرف الأصحاء أو الأجيال الأقل عمرا، ومن هنا يأتي مفهوم التضامن بين الأجيال، أو بين الأبناء والأصول في نفس الأسرة وهو ما يأمر به ويقدسه خاصة ديننا الحنيف. ونظرا لوضعية الإنسان في هذه المرحلة الحرجة من العمر، فقد عملت المجتمعات المختلفة على وضع أطر وتشريعات للمساهمة في الإعتناء بهذه الشريحة ضمن ما يسمى أنظمة التأمين على الشيخوخة أو التقاعد. والشيخوخة كمرحلة عمرية، قد تم تناولها لدى العديد من الباحثين البسيكو-سوسيولوجيين، ولديهم فيها عدة نظريات لتفسيرها،[1] مثل:

- نظرية الإنسحاب من النشاط (la théorie du désengagement, de Cumming& Henry, 1961) ، التي تربط التقاعد بدرجة انخفاض نشاطات الإنسان وأدواره الإجتماعية بالتزامن مع التقدم في العمر، الذي يتزامن كذلك مع النقص في الروابط العاطفية مع محيطه الإجتماعي.

- نظرية النشاط (th. de l'activité)، التي تعتبر الشيخوخة حسب (1974, Guillemard) كمرحلة من الفراغ وللحيوية الدائمة والاستمرارية في المساهمة، وليس كتوقف عن العطاء كما في النظرية السابقة.

- أما نظرية الاستمرارية (th. de continuité)، وفيها يتم النظر إلى الإنسان من ناحية نشاطه وتكوينه، ما يمكن أن يقوم به وما لا يمكن له ذلك، حسب تطوره العمري.

- وهناك أيضا نظريات الصراع، التي تحاول تفسير سلوك الإنسان في هذه المرحلة من خلال المتغيرات السوسيو-إجتماعية التي تؤطره وتحيط به.

ولدى مختلف النظريات وفي مختلف المجتمعات، فمرحلة التقاعد عن النشاط التي تتزامن عادة مع الضعف الجسمي والعقلي للفرد المعني أحيانا، تتطلب من محيطه القيام بدور الحماية الإجتماعية من خلال تقديم ما يحتاجه من تغطية معيشية وصحية له وللأشخاص الذين يعولهم. ودور وتكلفة هذا النوع من الحماية يزدادان باستمرار، مع التطور التكنولوجي والتحسن في الوضع المعيشي ومتطلبات الحياة للسكان من جهة، وارتفاع المتطلبات الصحية بطول أمل الحياة وبالتالي فترة التقاعد مقارنة إلى تعدد الأمراض والمشاكل الصحية التي قد يصادفها المعني بالتقاعد من جهة أخرى. وقد ظهرت فكرة التأمين على التقاعد في نهاية القرن التاسع عشر، كنوع من التكافل الإجتماعي وتقاسم

الأعباء بمشاركة عدة أفراد،[2] وهي نفس فكرة التأمين على النشاط التي كانت في المجتمعات القديمة، خاصة التي تركت بصماتها في الحضارة الإنسانية مثل الأشوريين والبابليين والحضارة المصرية وغيرها.[3] وباعتبار التقاعد تأمينا على الشيخوخة فهو متضمن في التعاريف الخاصة بالتأمين الذي يمكن تعريفه من وجهتين[4] :

-من وجهة نظر الفرد: يعد التأمين وسيلة اقتصادية يمكن عن طريقها استبدال الخسارة الكبيرة المحتملة بأخرى صغيرة مؤكدة والتي تمثل قسط التأمين، فيضمن بذلك التأمين عنصر الأمان ضد الخطر، إذ يمنع وقوع الخسارة، ويعوض عن الخسارة المالية أو يقلل منها.

-من وجهة نظر المجتمع : هو وسيلة لتخفيض القيمة المعرضة للخطر على مستوى الاقتصاد الوطني عن طريق إحلال خسارة صغيرة مؤكدة (قسط التأمين) محل خسارة كبيرة محتملة، هذا القسط يحسب على أساس " التنبؤ" وفقا لقانون الأعداد الكبيرة.

وبتعريف آخر، التأمين الاجتماعي التوزيعي الوطني هو[5] : "كل تأمين إجباري من الدولة يهدف إلى توفير الحماية المادية للطبقات الضعيفة للمجتمع في حالة تعرضهم لأخطار ليس في قدرتهم تحملها، كأخطار المرض أو حوادث العمل، العجز أو الوفاة المبكرة، البطالة أو وصولهم سن الشيخوخة. أو كل تأمين إجباري يفرض على فئة معينة لصالح فئة أخرى ضعيفة في المجتمع، قد تتعرض للإصابة في أموالها أو أشخاصها نتيجة لخطأ من فئة أخرى.

1.2- أنواع أنظمة التأمين على الشيخوخة

تصنف أنظمة التقاعد عالميا وحسب القائم بالعملية بعدة طرق، فمنهم من يفرعها إلى عدة أنواع وفق الدول والمناطق التي تتبناها، ومنهم من يقسمها إلى ثلاثة فروع: بيسماركية / بيفردجية/ عالمية،[6] الأول والثاني نسبة إلى صاحبيها ومقترحيها، أما الثالثة فهي من تطوير الدول الإسكندنافية. ولكل منها مبادئه وخصائصه. وعامة، هناك من يميز بين نظامين أساسيين،[7] وهما المعتمدان في كل من الدول الأنغلو- أمريكية وألمانيا وفرنسا أو الدول القارية، وهما يعتمدان على أفكار وقوانين كل من بيسمارك وبيفريدج.

1.2.1-أنظمة التقاعد البيسماركية: هي أنظمة تبنتها عدة بلدان، مثل ألمانيا وفرنسا والجزائر أيضا بحكم التبعية وقت بداية التطبيق. وهي مستمدة من اتجاه المستشار الألماني بيسمارك (chancelier Bismarck) أثناء حكمه، حيث صدر له أول قوانين للضمان الاجتماعي في الفترة 1880-1889، واكتملت بقانون الشيخوخة. وتنطلق من مبدأ المساواة بين المشاركين في تقديم منحة التقاعد أو

ما يدعى بالمعاش، نسبيا إلى قيمة ما يساهم به المتقاعد من أجرته في فترة نشاطه، انطلاقا من أدنى مستوى أجري إلى مستوى مسقف. كما تعتمد كنظام بالتوزيع على مبدأ العدالة الاجتماعية والتضامن بين الأجيال، بحيث تمول فيه منح التقاعد للمسنين في فترة ما، من خلال الاشتراكات التي يدفعها الجيل الذي هو طور النشاط في نفس الفترة. وقد عرف هذا النظام تعديلات وتوسيعات فيما سنة 1911 وسنة 1957 ثم سنتي 2001 و2005 ليكتمل حتى اليوم.

1.2.2-أنظمة التقاعد البيفردجية: وهي مستمدة من اتجاه بيفريدج بأنغلترا، حيث أصدرت الحكومة أول تقرير عن الضمان الاجتماعي سنة 1942 من تحرير William Beveridge، ليعتمد عند نهاية الحرب العالمية الثانية كمصدر لهذا النظام. ويتميز باعتماده على مستوى موحد لمختلف الفئات والقطاعات لضمان مستوى معيشي أدنى، بغض النظر عن مستوى الأجر للمعنيين. والمنحة تسلم على أساس عدد سنوات المشاركة في عملية الإيداع لدى صندوق التقاعد وليس على أساس مستوى الأجر. فتقدم المنحة متساوية لكل الفئات التي ساهمت في الإشتراكات لنفس عدد السنوات للفترة المعنية.

1.2.3- أنظمة عالمية أخرى: بالإضافة إلى الأنظمة المعتمدة على النوعين السابقين هناك دول قد اعتمدت أنظمة أخرى لا تستند إليهما، وتدعى أنظمة عالمية (universels).[8] وهي تعتمد على تقديم منحة التقاعد لكل من بلغ سن التقاعد وقد عاش فترة حياته المهنية كلها في البلاد المعنية، وفي حالة العكس فالمنحة ترتبط نسبيا إلى عدد سنوات العمل في البلاد. فهي بذلك لا تربط المعاش بالمشاركة في صندوق التقاعد أو بنسبة معينة من الأجر كما في النظام البيسمركي، ولا بعدد سنوات المشاركة في الصندوق كما في النظام البيفردجي. وهذه الأنظمة تطبق في عدد من البلدان: الدانمارك، النرويج، فنلندا وهولندا وغيرها. وباعتبار صناديق التقاعد من مؤسسات التوفير الإجبارية في المجتمع، فهي تعمل على تراكم اشتراكات الأجراء للجيل الحالي، وتستثمرها عادة في مختلف الأصول المالية من خلال النظام المالي في البلد المعني، في الجهاز المصرفي أو السوق المالية أو فيهما معا. حتى وصول مرحلة التقاعد.

1.3-أوجه الاختلاف في تطبيق التقاعد بطريقتي التوزيع والرسملة

يطلق على أنظمة التقاعد بالتوزيع بالأنظمة البيسماركية والتي تقوم على مبدأ التأمينات الاجتماعية، بمعنى أنها تغطي فئات العمال، ويشترط الحصول على حقوقهم عند وصول مرحلة التقاعد، دفع اشتراكات تحسب على أساس الأجر،وهي تربطها علاقة وطيدة مع عنصر العمل. عكس الأنظمة البيفريدجية والتي تقوم على أساس نظام المساعدة(système d'assistance)، وهي تعني كل

أفراد المجتمع. ونجد أن معظم الدول التي تستوحي أنظمتها من الاتجاه البيفريدجي تضمن مستوى أدنى من المساعدة لكافة مواطنيها. هذا بالمقابل وجود مستويات أخرى لمنحة التقاعد تنظم بطرق أخرى خاصة بالرسملة، وبذلك فعادة ما تميل أنظمة بيفريدج إلى أن تكون ذات رسملة أكثر رغم أنها في البداية ذات اشتراك كما في التوزيعية وفق ما ذكرناه. وتتم المقارنة بينهما عادة على أساس النقاط التالية: مردودية النظامين؛ التغير الديمغرافي؛ سوق العمل؛ الادخار.

1.3.1- المقارنة بين مردودية النظامين: لمقارنة مردودية كل من النظامين، يتطلب الأمر مقارنة عوائد صناديق المعاشات بالرسملة (Fonds de pension) مع نمو الكتلة الأجرية والتي تعبر عن مردودية نظام التوزيع عند التوازن، بحيث يسترجع كل جيل ما دفعه في شكل اشتراكات زائد أو ناقص تغير الكتلة الأجرية ووعاء الاشتراكات للجيل القادم.[9] ويتمثل الدافع الأساسي في الاختيار بين نظام التوزيع ونظام قائم أكثر على الرسملة في الوضعية الاقتصادية المرتبطة بحالة الركود أو حالة الانتعاش. فيعتمد الاختيار مباشرة على المقارنة بين معدل عائد رأس المال ومعدل النمو في اقتصاد منفتح.

1.3.2- المقارنة بين حساسية النظامين للتغير الديمغرافي (le choc démographique) : تتمثل التحديات الديمغرافية المستقبلية في مواجهة انخفاض عدد الناشطين مقارنة بعدد المتقاعدين. وهذا ما يجعل كلا من نظام التقاعد بالتوزيع ونظام التقاعد بالرسملة معرضين للصدمة الديمغرافية بطريقة متوازية. ونشير إلى أن نظام الرسملة، وبما أنه يتأثر بالتغير الديمغرافي، فان ذلك سوف يشكل إحدى سلبياته مقارنة بنظام التوزيع، فيما يتعلق بالمساواة بين الأجيال. فمن جهة من المحتمل أن تحصل الأجيال المتعاقبة على منح تقاعد مختلفة، حسب وضعية الأسواق المالية عند وصول مرحلة التقاعد. ومن جهة أخرى ترتبط وضعية الأسواق المالية نفسها بقيمة الأصول المالية التي سوف تعرض للبيع. وهذا ما يعني أن جيلا قليل العدد سوف يحصل على معدل استبدال أكبر(منحة التقاعد) من جيل أكثر عددا.[10]

1.3.3- المقارنة بين أثر النظامين على سوق العمل: تؤثر أنظمة التقاعد على سوق العمل بحكم طبيعتها، فابتداء من سن معينة تدعو الأجراء إلى مغادرة سوق العمل. ويرتبط عرض العمل إلى حد كبير بالسن المحدد للذهاب إلى التقاعد وبسلم المنح. كما يتأثر الطلب على العمل من طرف المؤسسات بطريقة أخرى، حسب العلاقة الموجودة ما بين الأجر والإنتاجية، إذ بإمكان المؤسسة أن تحتفظ أو تتخلى عن عمال مسنين.

1.3.4- المقارنة بين أثر النظامين على الادخار: إن الاشتراك في نظام التقاعد بالرسملة، يعمل على أن يكون الادخار بشكل تستفيد منه القدرات الإنتاجية للاقتصاد، لهذا يفضل عن الاشتراك في نظام التقاعد بالتوزيع. ويؤدي ارتفاع حجم الادخار الإجمالي في نظام الرسملة إلى ارتفاع مخزون رأس المال ومستوى الإنتاج في المستقبل. وهذا يضمن مستوى استهلاك أعلى سواء بالنسبة للعمال أو للمتقاعدين في المستقبل.[11]

1.3- التفسيرات الاقتصادية للتامين على الشيخوخة

لقد اعتمدت عدة نظريات لتفسير التأمين على الشيخوخة أو التقاعد، ومنها على الخصوص ما يرتبط بموضوع الكفاءة الإقتصادية[12]، حيث يرجع هذا النوع من النظريات سبب وجود نظام التقاعد إلى كونه يمثل حلا كليا أو جزئيا لفشل السوق في تحقيق الرفاهية للمسنين، إذ يصبح من الضروري على الدولة توفير التأمين الاجتماعي للتخفيف من حدة فشل السوق، باعتبار التأمين الاجتماعي أداة لتحقيق تلك الرفاهية. وفيما يلي أهم نظريات ونماذج الكفاءة:

1.3.1-الرفاهية للمسنين: محتوى هذه النظرية في فشل السوق في توزيع الثروة بشكل مقبول اجتماعيا، إذ يظهر الفشل في تخفيف حدة الفقر الذي يعاني منه المسنون عند إحالتهم على التقاعد وعدم تحقيق مستوى الرفاهية المرغوبة لهم. الأمر الذي يفرض على الحكومة أن تنشئ نظاما للتأمين الاجتماعي حلا لهذه المشكلة ويصبح التأمين الاجتماعي في هذه الحالة[13] برنامجا يمثل السياسة المثلى لتوزيع الثروة بين فئتي المسنين والشباب. وهذه النظرة للتأمين الاجتماعي تفسر العلاقة الطردية بين نمو برنامج التأمين الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

1.3.2- الحث على التقاعد يزيد من الكفاءة : ترى هذه النظرية في التأمين الاجتماعي، أنه وسيلة وضعت أساسا لحث المسنين على التقاعد وإخراجهم من قوة العمل. بحيث يمكن الوصول بالمجتمع إلى كفاءة باريتو إذا ما تم الحصول على الوظائف التي يشغلها المسنون وإعطائها للشباب، من خلال برنامج التأمين الاجتماعي التي تتبناه الدولة. وهو ما يعني زيادة إنتاجيةالمجتمع، وتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة الاقتصادية.

1.3.3- النموذج الكينزي: تقوم هذه النظرية وفق ما جاء في كتابات Martin Feldstein على أساس أن التأمين الاجتماعي يتفق مع ما نادى به كينز في مختلف كتاباته، والتي أهمها كتابه "النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود" الصادر سنة 1936، في ملمحين أساسيين هما:[14]

- التأمين الاجتماعي يعد أداة لتخفيض الادخار الوطني في الأوقات التي يكون فيها الطلب الكلي منخفضا كأزمة الكساد الكبير؛

- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة، حيث ترى هذه النظرية أن الدولة، بالاعتماد على سياستها الخاصة بالتأمين الاجتماعي، تستطيع التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي من أهمها بالطبع الادخار الوطني.

1.3.4- التأمين الاجتماعي كتأمين تجاه طول الحياة: تقوم هذه النظرية على الدور الذي يلعبه عدم التأكد بشأن طول الفترة التي يحياها الإنسان، في التأثير على قرارات الأفراد ورغبتهم في توفر تأمين يضمن لهم الحصول على راتب سنوي يعتمدون عليه في تمويل استهلاكهم في الفترة الباقية من أعمارهم والتي يفقدون فيها القدرة على العمل.[15]

1.3.5- اقتصاديات الحكومة في التكاليف الإدارية: قامت هذه النظرية على رؤية "Diamond" بأن نظام التأمين الاجتماعي يمكنه أن يخدم المعاشات الخاصة، ولكن في ظل إدارة الحكومة للتأمين الاجتماعي. ويبرر ذلك بما تتمتع به الحكومة من اقتصاديات الحجم Economies of scale، وما له من أثر على انخفاض التكاليف الإدارية لنظم التأمين الاجتماعي.

1.3.6- العائد على استثمار رأس المال البشري: بالنظر إلى نظام الاشتراكات التي يعتمد عليها نظام التأمين الاجتماعي في تمويل المزايا التأمينية، حيث يحصل المسنون على حصة من الدخول التي يحصل عليها جيل العاملين في الوقت الحالي.

2- إشكالية التغيرات الديمغرافية والتامين على الشيخوخة في الدول الغربية

لقد عرفت أنظمة التقاعد، مثل غيرها من أنظمة الضمان الإجتماعي، إهتماما واسعا في دول أوربا خاصة منذ الربع الأخير من القرن العشرين، حتى اتجه مختلف المهتمين من باحثين، حكومات وممارسين، إلى إقتراحات عديدة من أجل إصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي فيها وعلى رأسها أنظمة التقاعد، متجهة إلى نظام الرسملة لتعويض النقص الذي يصيب المتقاعد عند انسحاب الدولة مع الضغط الذي تمارسه الأزمات المالية والإقتصادية والذي يأتي أيضا من التغير الديمغرافي نحو الشيخوخة فيها.

2.1- التوجه العام لهيكل السكان في العالم وأثره على العمل

لقد عانت صناديق الضمان الاجتماعي، مشكلة تزايد التكاليف الصحية والتقاعد في مختلف الدول نظرا لعدة عوامل، منها ارتفاع تكاليف الوسائل مع تطور التكنولوجيا، ارتفاع متطلبات الصحة مع تطور الإنسان ومستوى المعيشة. كما أثر الإختلال في ماليتها زيادة عدد الأفراد المسنين المتقاعدين مقارنة إلى الأعمار الصغيرة العاملة، مما يسبب انخفاض المساهمين في صناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد وهو ما جعل تسجيل إختلالات في هذه الصناديق أو عدم توازن حساباتها، وهو ما دفع إلى التفكير في الحلول الضرورية من أجل القضاء على هذا المشكل.[16] ومقابل البحث عن مصادر لتمويل هذه الصناديق من أجل توازن حساباتها، من خلال سياسات الرفع من الاقتطاعات التي تعتبر إجبارية عادة في التأمين الحكومي وأساسية في تمويل هذه الصناديق. حيث هناك ارتباط وتناسب بين حجم الاقتطاعات وتكلفة العمل، بالنسبة لصاحب العمل، وهو ما يعمل على الضغط على مناصب الشغل أو التأثير السلبي على الشغل.

وقد تم تناول هذه الإشكاليات في العديد من الدراسات، والتي ناقشت مجموعة الاقتراحات الممكن تقديمها كحلول لمشاكل نظام الحماية الاجتماعية ككل ونظام التقاعد على الخصوص، نتيجة الإنعطاف الواضح لمختلف المجتمعات نحو الشيخوخة وانخفاض عدد الولادات فيها، بعد أن كانت الظاهرة مقتصرة على المجتمع الفرنسي الذي دخل المرحلة مبكرا في بداية القرن العشرين.[17]

2.2- الأزمات والإصلاحات الحديثة لأنظمة التقاعد

لقدتأثرت أنظمة التقاعد في الدول الغربية خاصة بأوربا، بمخلفات الأزمة التي انفجرت في منتصف سبعينات القرن الماضي، حيث اتجهت صناديق التقاعد بها إلى الصعوبات المالية ثم الإختلالات التي كلفت دولها كثيرا.[18] ورغم انتعاش هذه الصناديق بداية التسعينات من نفس القرن، إلا أن ذلك لم يستمر حيث عاودت الأزمة المالية ثم الاقتصادية التي بدأت بوادرها مع الفضائح المالية في العديد من المؤسسات متعددة الجنسيات خصوصا، وصولا إلى الأزمة التي ضربت الاقتصاد العالمي ابتداء من سنة 2007. وفي خضم هذه الأزمات، فبعد أن كان الاهتمام بجوانب الضمان الاجتماعي في أوربا، كما رأينا، منذ منتصف القرن الماضي، ازداد شغلها بذلك بإصدار ميثاق أمستردام traité » « d'Amsterdam سنة 1997، حيث أصبح الشغل (l'emploi)، وما يرتبط به، مسألة منفعة عامة، ويشترك فيه كل من المجلس الأوربي والحكومات الأعضاء. كما جاءت بعد ذلك استراتيجية لشبونة مارس 2000، والتي تمت مراجعتها سنة 2005.[19]

وبذلك فكانت لمختلف هذه الأزمات آثارا بالغة على صناديق الضمان الاجتماعي والمعاشات، خاصة في الأزمة الأخيرة، حيث بلغت مستويات لم تحدث من قبل. وقد أعلنت هذه الصناديق خسائر استثمارية كبيرة غير محققة. بالإضافة إلى الآثار التي مستها، والتحديات التي واجهتها في آليات الحوكمة فيها،[20] وهو ما جعلها تتعرض إلى أخطار عدم الاستقرار المالي وضعف المنافع التي تقدمها إلى حد التشكيك في ذلك. ولم يشفع لها الانتعاش الذي عرفته الأسواق المالية الدولية بنهاية سنة 2009، بانتعاش الأسواق وإعادة النظر في عمليات إعادة توزيع المحافظ والطرق التقليدية لإدارة المخاطر. واتجهت الحكومات إلى تطبيق خطط للإصلاح في أنظمتها المالية والرقابية للمؤسسات لمواجهة هذه الأزمة المالية. وإلى استعادة التوازن في مالية مؤسسات التأمين الاجتماعي أو صناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد، من خلال تخفيض المصاريف الاجتماعية فيها وغيرها[21].

وبذلك ومن خلال هذه الإجراءات، فقد تم التوجه إلى إصلاح أنظمة الضمان والحماية الاجتماعية، ومواجهة ظروف العولمة والتغير التكنولوجي وأثاره على العمل والبطالة. إذ ازداد الاهتمام بالموضوع في الاتحاد الأوربي بشكل أكبر مع الأزمة المالية التي ضربت عددا من الدول الأوربية خاصة اليونان، باعتبار التداخل الواضح والدور المحدد للإنسان العامل ولظروف عمله وحياته في النشاط الاقتصادي ونمو المجتمع. وقد تم اتخاذ عدة سياسات توجيه ومتابعة لكل من عدد ساعات العمل الأسبوعي، مدة العمل وشروط التقاعد وغيرها، مختلف السياسات تعمل للربط والتوازن بين جوانب: "الاقتصاد-الشغل-الاجتماع". «économie-emploi-social »، وفي ذلك تربط بين كل من الأداء الاقتصادي من جهة والجانب الاجتماعي والتقاعد.

وفي إطار التحديات التي شهدتها أنظمة الدول الغربية فيما يتعلق بالتقاعد، في ظروف الأزمة والتغير نحو شيخوخة المجتمع بشكل واضح، قامت مختلف الدول الصناعية بإصلاحات في أنظمة الضمان الاجتماعي لديها، للاتجاه من نظام التوزيع إلى نظام الرسملة الذي يتخذ أكثر من شكل حسب ظروف وواقع كل دولة.[22] ويتجه التغيير من تخفيض متدرج للاشتراكات والاستفادة في النظام الأساسي نحو الرفع في الجزء الخاص بنظام الرسملة التكميلي.

وانطلاقا من تجربة بعض الدول المختلفة في الموضوع خاصة سويسرا بداية العقد الأخير من القرن الماضي، واقتراحي كل من البنك الدولي سنة 1994 واللجنة الأوربية سنة 1997 (الإتحاد الأوربي اليوم)، يلاحظ أن هناك إتجاها إلى نظام تقاعد يشمل ثلاثة دعامات كما في الجدول التالي:[23] الأولى تحقق مستوى أدنى من التغطية وفق نظام توزيعي، والثانية من خلال الرسملة أو

التوفير بمساهمة كل من المؤسسة أو الأسرة التي يرتبط بها المعني، أما الثالثة فتكمل من طرف مساهمة هذا الأخير كفرد أيضا بالرسملة أو التوفير.

جدول رقم01: نماذج نظام التقاعد بثلاث دعائم ومميزات كل منها

النموذج	الدعامة الأولى	الدعامة الثانية	الدعامة الثالثة
السويسري	إجباري، وطني، توزيعي تأمين إجتماعي	إجباري، مهني	إختياري، فردي، توفيري
البنك الدولي	إجباري، وطني، توزيعي جزافي (forfaitaire) أو: تأمين إجتماعي	مهني ، رسملة أو: إجباري، فردي، توفيري	إختياري، فردي، توفيري
اللجنة الأوربية	إجباري، وطني، توزيعي تأمين إجتماعي	مهني ، رسملة	إختياري، فردي، توفير تقاعدي

المصدر: ,ApRoberts Lucy, « Les logiques des systèmes de retraite en Europe » Retraite et société, 2007/1 n° 50, p20

والرسملة لا تأخذ نفس المحتوى ولا نفس المرحلة، حيث تتعدد وتختلف خصائص العملية من بلد إلى آخر من خوصصة التقاعد العمومي، أو تطوير نظام الرسملة الممول من المؤسسات، أو فتح حسابات فردية في صندوق الاحتياط أو دعم قانوني وجبائي لتوسيع التقاعد بالرسملة. ويمكن قراءة هذا الإصلاح في دول أوربا من وجهتين: الأولى أنها بسبب الشيخوخة المتزايدة للمجتمع؛ والثانية لمحاولة تخفيض نفقات الدولة في المدى القصير في موازناتها نتيجة ضغط مواصفات وشروط اتفاقية ماستريخت.

في عمليات الإصلاح تلعب ظاهرة ارتباط المسار "pathdependence" دورا في تعطيل انجازات الإصلاح، وهناك خاصيتان: كل عملية تتم بشكل تدريجي انطلاقا من الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد؛ لا يمكن تغيير نظام ضمان اجتماعي للتوزيع وصل إلى شيخوخته بشكل تام بنظام رسملة، وهذا لعنصر المقاومة التي يتميز بها الإنسان تجاه التغيير، وخاصة للظروف الاقتصادية التي تمر بها هذه المجتمعات من ارتفاع مستويات البطالة والعوامل المختلفة الأخرى المرتبطة بظاهرة العولمة الاقتصادية وتداعياتها؛ أهم الأسباب في هذه العملية: ارتفاع سن الحياة لدى الموظفين واليد العاملة.

3- تجربة التقاعد في الجزائر وإشكالية التغير الديمغرافي فيها

يعتبر نظام التقاعد الجزائري توزيعيا وطنيا، وقد تم تطبيقه وقت الاستعمار قبل تعديله واستكماله بعد الاستقلال، كما أن المجتمع الجزائري الشاب اتجه مؤخرا إلى الشيخوخة التي سوف تزداد حدة في المستقبل غير البعيد.

3.1- نظام التقاعد الجزائري وخصائصه

نشأ نظام التقاعد الجزائري ضمن نظام الضمان الاجتماعي فيها، وتطور خلال ثلاث مراحل أساسية:[24]

- المرحلة الأولى: فقد كانت مرحلة النشأة على يد المستعمر الفرنسي للفترة 1945-1962، حيث انبثق قانون الضمان الاجتماعي الجزائري من نظيره الفرنسي، وفقا للقرار رقم 49/45 المؤرخ في 10 جوان 1949، والذي دخل حيز التطبيق في 10 أفريل 1950. وقد احتوى من بين أنواع التأمينات التي كان يضمنها، تأمينا ضد الشيخوخة ليعزز بنظام غير الأجراء سنة 1958.

- المرحلة الثانية: في الفترة 1962-1983، حيث عملت السلطات الوطنية على إثراء النظام، وعملت على توسيع حجم الاستفادة من النظام وإثراء مزايا وخدمات القطاع. ولكن رغم ذلك بقيت النقائص موجودة وخصوصا عدم العدالة في توزيع الأخطار.

- المرحلة الثالثة: ما بعد 1983، حيث جاءت في تشريعات جديدة لإعطاء النظام أكثر فعالية في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال إصدار مراسيم وتشريعات تنظم القطاع، وتضمنت إصدار القوانين 83/11، 83/12، 83/13 المرتبطة بقانون الضمان الاجتماعي[25].

وقد تم فيما بعد إثراء هذه القوانين الثلاثة الأخيرة بتعديلات[26] مست نظام التقاعد وحوادث العمل والأمراض المهنية. ثم جاء القانون رقم 1992/07 المتمم والمعدل للقانون 85/233 والذي نص على أنواع صناديق الضمان الاجتماعي وهي: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال والأجراءCNAS؛ الصندوق الوطني للتقاعد CNR؛ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS؛ الصندوق الوطني للتأمينات على البطالة CNAC.

-الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال في قطاعات البناء والأشغال العمومية والريCACOBATCH.

وهي تعمل على تغطية أخطار المرض، الأمومة، العجز، الوفاة والتقاعد[27]. بالإضافة إلى التأمين على التقاعد الذي يهدف إلى إفادة المؤمن بمنح مباشرة يمكن أن يضاف إليها زيادة الزوج المكفول، وبعد الوفاة تتحول منحة التقاعد إلى منحة التقاعد المنقول لذوي الحقوق.[28] كما جاء بعد ذلك كل من: الأمر رقم 96/18 المؤرخ في 06 جويلية 1996 المتعلق بالتقاعد، والأمر رقم 96/19 المؤرخ في 06 جويلية 1996 المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية.

ومن الخصائص الهامة لنظام التقاعد الجزائري أنه ذو اتجاه بسمركي، وطني وتوزيعي، مثل ما هو موجود في بعض الدول الأوربية وفرنسا خاصة

لارتباطها بها قبل الاستقلال. وللخدمات التي يقدمها للمجتمع أبعاد تتجاوز الإطار الضيق للأشخاص. إذ تؤثر على العديد من المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية مثل: الإستثمار البشري، نشاطات شاملة بشأن الصحة، إنتاجية تكوين الأجيال المستقبلية، التشغيل ...الخ.[29]

ومن هذا المنطلق فإن هذا النظام كمؤسسة، ومن خلال الروابط التي تقيمها بين الميدان الإقتصادي والميدان الاجتماعي فإنها تتبوّأ مكانة هامة ضمن عملية التنظيم الإقتصادي. كما برزت على أنها عاملا حقيقيا للتنمية، الشيء الذي يؤدي في النهاية إلى ضرورة التدعيم المتزايد للحماية الاجتماعية، إذ أن التنمية الإقتصادية تستهدف قبل كل شيء رفاهة المجتمع بأكمله. ومن هنا يبدو الضمان الاجتماعي بما فيه التقاعد كأداة سباقة للإستقرار والإنسجام الاجتماعي في الجزائر.

3.2- واقع وآفاق نمو السكان في الجزائر

عرف النمو السكاني في الجزائر تطورا سريعا حتى سنة 1987 ثم تباطأ. وهو بذلك سوف يؤثر على نظام التقاعد فيها ويدعو إلى تنويعه أو التوجه به نحو الرسملة وفق نموذج الدعائم الثلاثة.

3.2.1- واقع نمو السكان في الجزائر: في فترة الاستعمار انتقل عدد السكان من 2.5 مليون في 1830 إلى 8.5 مليون سنة 1954. كما انتقل هذا العدد من 12 مليون سنة 1966 إلى 22.8 مليون سنة 1987، بذلك سجل معدل النمو في تلك الفترة متوسط 3.2 بالمائة وكان من أعلى المعدلات المسجلة عالميا[30].ثم عرف النمو الديمغرافي تراجعا مع نهاية ثمانينات القرن الماضي، بحيث انخفض معدل النمو الطبيعي إلى أقل من 2 بالمائة سنة 1996، وقدر عدد السكان بـ 30 مليون لنفس السنة. بحيث تطور بوتيرة أبطأ عن الفترة السابقة،24 مليون سنة 1989،و36 مليون سنة 2010. وبذلك ومنذ التسعينات من القرن العشرين، شهدت الجزائر تحولا ديمغرافيا يتميز بانخفاض في معدل النمو، 1.46 بالمائة سنة 1999، وتغير في بنية هرم الأعمار pyramide des âges)(. في الواقع تؤثر بنية هرم الأعمار بشكل مباشر على نظام الضمان الاجتماعي، ويلاحظ ذلك في انخفاض فئة الشباب لصالح فئة الراشدين والمسنين، أو من خلال التغير الذي يطرأ في بنية هرم الأعمار، في شكل يتطور في الاتجاه الذي عرفته الدول المصنعة في سبعينات القرن السابق، وقد يكون هذا التطور بوتيرة سريعة بمرور السنين، وينعكس بشكل مباشر على نظام الضمان الاجتماعي والشيخوخة. تعتبر ظاهرة شيخوخة المجتمع عاملا مستقلا يؤثر على ارتفاع نفقات الضمان الاجتماعي، ليس هذا فحسب بالنسبة لمنح

المعاشات، بل كذلك بالنسبة للأعباء الاجتماعية الأخرى كالصحة مثلا، والتي تنفق على المسنين.

لقد أشار صندوق الأمم المتحدة للسكان(FNUAP)، بأنه في 1999، كان بالمغرب العربي كل عشر أشخاص شباب يقابلهم شخص في عمر الستين، ويتوقع أن تتدهور هذه العلاقة في آفاق 2050، بحيث سوف يقابل كل شخص في سن الستين، خمس أشخاص شباب فقط، وفي 2150 سوف تنخفض هذه العلاقة إلى واحد مقابل ثلاثة، وسوف يرتفع السن المتوسط للمسنين80 سنة على الأقل، وهي تمثل حاليا نسبة 11 بالمائة في شريحة العمر أكبر من 60 سنة. وسوف تصل هذه النسبة إلى 27 بالمائة في 2050. كما وصل عدد المسنين ما فوق 80 سنة إلى ثمانية ملايين سنة 1990، فسوف ينتقل هذا العدد إلى 25،60، و160 مليون في السنوات 2030،2010،و2050 على الترتيب[31].

وهكذا فلم تعد ظاهرة التقدم في السن خاصة بدول الشمال فقط، بل أيضا دول الجنوب كذلك، كدول المغرب العربي التي من بينها الجزائر، حيث سوف ينتقل العمر المتوسط للجزائريين من 23.4 سنة 1995 إلى 31.4 سنة 2025.من خلال الجدول رقم (02) يبين لنا مستقبل تغير بنية الأعمار للسكان في الفترة (2000-2020) في الجزائر.

جدول رقم (02):مستقبل تغير بنية الأعمار للسكان في الفترة (2000-2020) في الجزائر الوحدة بالمائة

	2000	2010	2020
0-14 سنة	34.2	25.6	23.6
15-65 سنة	61.3	69	69.2
65< سنة	4.5	5.4	7.2
معدل تغطية المسنين	7.3	7.8	10.4

المصدر:(Nation unies, world population prospects, 1998, NEW YORK)

نلاحظ من خلال الجدول أن شريحة العمر الأقل من 15 سنة سوف تعرف انخفاضا مستمرا طوال الفترة المدروسة يقدر بنسبة 31 بالمائة. في المقابل سوف ترتفع شريحة العمر ما فوق 65 سنة بأكثر من 50 بالمائة، مثلما هو متوقع كذلك في المغرب وتونس. أما عن شريحة العمر ما بين 15-65 سنة فسوف ترتفع بنسبة13 بالمائة فقط.(11بالمائة، 6بالمائة في كل من المغرب وتونس بالترتيب)[32]. بالنسبة لمعدل التبعية للمسنين والذي يعبر عن العلاقة ما بين عدد المسنين ما فوق 65 سنة وعدد الأفراد الذين يتراوح سنهم ما بين 15-64 سنة، فسوف ترتفع إلى 10 بالمائة في آفاق 2020. ستولد ظاهرة شيخوخة المجتمع ضغوطات مالية تمارس من طرف الأشخاص المسنين في حق الشباب

الناشطين، والتي تعرف ارتفاعا، بمعنى أن منح التقاعد تقتطع مباشرة من أجور العمال، في الوقت الذي ترتفع فيه حصة المتقاعدين في 2020، وهذا ما يفسر ارتفاع معدل التبعية للأشخاص المسنين، مما يثقل من أعباء المتقاعدين، ومن نفقات الميزانية العامة للدولة والتي سوف يتحملها نشطاء الأجيال القادمة.

3.2.2- ظاهرة الشيخوخة ونظام التقاعد في الجزائر: بالرغم من أن شريحة الشباب تمثل غالبية المجتمع الجزائري اليوم، بأكثر من 70 بالمائة، إلا أن نظام التقاعد في الجزائر مثل أنظمة التقاعد في دول مجاورة وفي دول أوروبية، سوف يواجه في العشريات المقبلة ظاهرة الشيخوخة الديمغرافية، وقد تكون بوتيرة أسرع من التي عرفتها أنظمة التقاعد في الدول الأوروبية. ويعود ذلك أساسا إلى عاملين أساسيين: تدهور معدل الخصوبة، وطول أمل الحياة عند الولادة.

جدول رقم03: حصة نفقات التقاعد من الناتج الداخلي الخام(PIB): الوضعية الحالية، والتوقعات المستقبلية في الجزائر

سنة 2004	الجزائر
-متوسط المنحة الناتج الداخلي الخام لكل منصب عمل(1)	21.9
-معدل التغطية لفئة 60 سنة و مافوق(2)	34.8
-معدل النشاط لفئة 15-59 سنة(3)	39.6
-معدل البطالة (4)	19.7
-فئة 60 سنة و ما فوق فئة 15-59 سنة	10.1
- نفقات التقاعد الناتج الداخلي الخام	2.4 (60 سنة و ما فوق)، 0.6 (الفئة أقل من 60 سنة)
توقعات لسنة 2050	
-فئة 60 سنة و مافوق فئة 15-59 سنة: حالة أ:	42.2
- توقعات مع ثبات (1)،(2)،(3) و تغير (4) الى10 بالمائة **نفقات التقاعد الناتج الداخلي الخام**	9
حالة ب:	
- توقعات بتغير معدل النشاط الى 70 بالمائة، معدل التغطية للتقاعد الى 60 بالمائة، و معدل البطالة الى 10 بالمائة **نفقات التقاعد الناتج الداخلي الخام**	8.8

المصدر: Jean Marc Dupuis, Claire Elmouden, « inégalités de revenue, retraite et redistribution du Maghreb, colloque sur les retraites au Maghreb », Universite Eljadida, Rabat, Novembre 2008.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التطور المضاعف لأمل الحياة عند الولادة في الجزائر لن يؤثر في الوقت الحالي على نسبة التبعية الديمغرافية (العلاقة ما بين عدد المسنين المتقاعدين وعدد الناشطين)، والتي هي في انخفاض بسيط مع مجئ أجيال عديدة تتكون من فئة 15-59 سنة. وسوف تتأثر هذه النسبة بشكل

محسوس وحسب تنبؤات منظمة الأمم المتحدة (ONU) ابتداء من سنة 2050 [33] وذلك مع وصول أجيال عديدة إلى سن التقاعد، ومع استمرار ارتفاع أمل الحياة، وثبات معدلات الخصوبة حسب التوقعات، سوف تقترب نسبة التبعية الديمغرافية بوتيرة سريعة مقارنة مما هي عليه في الدول الأوروبية. يبين الجدول رقم03 حصة نفقات التقاعد من الناتج الداخلي الخام (PIB).

إن هذا التطور لظاهرة تقدم السن والتوقعات المنتظرة، سوف يكون له انعكاسات في المستقبل. فمن خلال الجدول رقم 3، تمثل حصة الموارد المخصصة للتقاعد من الناتج الداخلي الخام (PIB) بـ 2.4 بالمائة. ويتوقع أن تتضاعف حصة التقاعد الناتج الداخلي الخام (PIB) في أفاق 2050 لتصل 9 بالمائة في الجزائر[34]وكذلك توقع ارتفاع نسبة شريحة السن ما فوق 60 سنة مقارنة بشريحة السن فئة 15-59 سنة الى 42.2 في أفاق 2050 بعد ما كانت 39.6 في سنة 2004.

3.2.3- دوافع أخرى للتفكير في تغيير الاستراتيجية الملائمة لنظام التقاعد:
معظم دول العالم تتجه إلى مسايرة أنظمة الضمان الاجتماعي بشكل عام، وأنظمة التقاعد خاصة، مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي المعاش في كل بلد، من المفروض على الجزائر أن تتماشى مع المعطيات الجديدة ومن زاويتين: حسب الإطار الاجتماعي والاقتصادي الوطني وحسب القيود التي تفرضها الساحة الاقتصادية العالمية. وترتكز أهم الدوافع التي تلزم تحديث ومراجعة نظام التقاعد في الجزائر على:

1- التحول الاجتماعي والاقتصادي الجذري: من خلال الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد يسير حسب ميكانيزمات السوق الحرة. ويعبر هذا التحول بدوره على ثلاث عناصر أساسية[35]: انقسام المجتمع الجزائري إلى عدة طبقات، يعتبر الدخل العامل الرئيسي الذي يميز بين مختلف هذه الطبقات؛ ضرورة تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخول بشكل عادل(التحويلات الاجتماعية)؛ ضرورة تماشي الاقتطاعات الاجتماعية وإمكانية الاستثمار، بحيث لا تكون الاقتطاعات مثقلة أو تمثل قيودا تكبح قدرات استثمار المؤسسات الاقتصادية.

2-المنافسة الدولية: الدخول التدريجي للاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي من خلال السعي إلى الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة والدخول في اتفاقية الشراكة مع أوروبا بتاريخ سبتمبر 2005، في انتظار للدخول في منطقة التبادل الحر مستقبلا. من هنا تبرز أهمية مسايرة نظام الضمان الاجتماعي بشكل عام ونظام التقاعد بشكل خاص حسب المعايير الدولية.

3- تراجع دور دولة الرعاية (l'état providence): بصفة عامة الدولة لم تعد قادرة على تمويل صندوق التقاعد وديمومته على المدى الطويل لذا حان الوقت وبجدية للتفكير عن موارد تمكن من تمويل صندوق التقاعد بنفسه دون اللجوء إلى صندوق الاحتياط الذي يمول من جباية البترولية مقدرا بـ 3 بالمائة. لقد خلفت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في منتصف الثمانينات من القرن الماضي آثارا عديدة، منها ما يخص وضعية سوق العمل، حيث تم تسريح ما يقارب400 ألف منصب عمل، ووصلت نسبة البطالة إلى 30 بالمائة، مما أدى إلى انخفاض إيرادات نظام التقاعد وفقا لمبدأ المشاركة(régime contributif)، والى تسجيل عجز مزمن في الفترات على التوالي 1995-2002، نتيجة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي لم يرافقه نمو اقتصادي حقيقي ودائم، في هذا الإطار الاقتصادي والاجتماعي الجديد، والذي يعرف قيود كبيرة ومن ثم يجب إعادة النظر ومراجعة هيكلية لنظام التقاعد من أجل مسايرة هذا الأخير للمحيط الاقتصادي والاجتماعي الجديد.

خاتمة

يعتبر فرع التقاعد من بين أهم فروع الضمان الاجتماعي الذي يمس شريحة هامة من المجتمع يتزايد عددها مع تزايد عدد السكان العاملين. يتميز نظام التقاعد التوزيعي المعتمد من قبل الجزائر، عن غيره من أنظمة التقاعد الأخرى عبر مختلف دول العالم، كونه يمنح أداءات للتقاعد مقابل توفير لشروط ميسرة الى أبعد الحدود. فقد اضطلع هذا النظام بمهام هي في حقيقة الأمر تدخل في اطار التضامن الوطني أي تقع على عاتق الدولة، كتقديمه لبعض الامتيازات كالفرق التكميلي لمنح ومعاشات التقاعد. هذه المهام الاضافية التي أسندت الى الهيئة المسيرة لمنظومة التقاعد ألا وهي الصندوق الوطني للتقاعد لم تكن تشكل ضغطا على الوضعية المالية لهذا الأخير طالما كان عدد المشتركين في تمويل هذا النظام بالقدر الكافي مما كان يسمح بتغطية هذه النفقات الاضافية. لكن ومع تدهور الحالة الاقتصادية للجزائر مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي، واستمرار الأزمة الهيكلية رغم الاصلاحات الاقتصادية وبرنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد التي باشرتها الجزائر مع بداية التسعينات، والتي أدت الى نتائج وخيمة على الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد من جراء تقلص موارده المالية نظرا لتناقص عدد المشتركين في تمويله، اثر التسريح الجماعي الذي مس عددا هائلا من العمال وتحويل عددا كبيرا منهم على التقاعد المسبق نتيجة لسياسة اعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي أفضت الى حل عدد كبير منها.

وأمام عجز السياسات المنتهجة في مجال تفعيل سوق العمل لامتصاص الأعداد المتزايدة للعاطلين عن العمل، فان وضعية الصندوق الوطني للتقاعد ستزداد تعقيدا. ونظرا أن الجزائر تتوجه نحو اقتصاد السوق اضافة الى مشكلة الشيخوخة التي تتنامى بوتيرة أسرع من الفئات العمرية الأخرى كما ذكرت الأسباب سابقا، فرأينا أنه من الضروري الاهتمام بالموضوع ودق ناقوس الخطر حول تداعياته المستقبلية وأخذ الحيطة والحذر الخاص بالتكفل بالفئة المسنة في الجزائر، وضرورة الاتجاه نحو تغيير نموذج نظام التقاعد نتيجة للضغوطات التي تعرفها مثل القيام بالتدريج بتغيير النظام الحالي نحو نظام ذي ثلاثة دعامات. واتخاذ الاجراءات والعمل على استباق تطور المشكل بايجاد طرق ونظم في مجال التكفل بالتقاعد التكميلي المتمثل بالرسملة. وقد تحدث فيه وزراء القطاع منذ عدة شهور، بالإضافة إلى أن الجزائر قد أعدت مشروع قانون العمل الجديد، فيه مثلا مواد عن العمل لفترات محددة Contrat à durée limitée، كما هو معمول به في الغرب منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، والمشروع هو طور الدراسة في هذه الفترة لدى نقابة العمال (إ. ع. ع. ج.) حسب صحافة الأسبوع الماضي، قبل مروره إلى الحكومة ثم البرلمان في وقت قريب.

المراجع والإحالات:

[1] Jean-Serge Lauzon, « Aperçu de quelques théories psychosociales du vieillissement », Santé mentale au Québec, vol. 5, n° 2, 1980, p. 3-11.

[2]- محديد مليكة، " واقع وآفاق الشركة الوطنية للتأمينات (SAA) وتكاملها مع الآليات الجديدة للتقاعد في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"، دكتوراة غير منشورة، مناقشة بـ كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر3، 2012، ص 3.

[3]- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، " التأمين ورياضياته منه التطبيق على الحياة وإعادة التأمين"، كلية التجارة -جامعة الاسكندرية 2002-2003 ص 11.

[4]- مختار محمود الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة، "مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، 2001، ص. 42.

5- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق ذكره، ص 488.

[6] - Sur la base du classement de : Esping-Andersen G., 1999, Les trois mondes de l'État providence, Paris, Presses universitaires de France, coll. « Le lien social ». et :- ApRoberts Lucy, « Les logiques des systèmes de retraite en Europe », Retraite et société, 2007/1 n° 50, p. 9-33.

[7]- هناك من يقسمها إلى أنظمة توزيع وأنظمة رسملة، أنظر مثلا : محديد مليكة، مرجع سابق.

[8]- ApRoberts Lucy, op. cit.p15.

[9]Voir Gabrielle Demange,Guy Laroque, « retraite par répartition ou par capitalisation », revue économique,vol 51, numéro 04,juillet 2000 p813-828

[10]Jean-Claude Barbier, Bruno Theret, « le nouveau système Français de protection sociale, éd la découverte, Paris,2004,p59.

[11] Borsch-Supan,A ; « les effets du vieillissement de la population sur l'épargne, l'investissement et la croissance dans la zone OCDE ;vers une pénurie mondiale des capitaux, menace réelle ou pure fiction? », OCDE, Paris,1996,p10.

[12]-أخذا عن: درار عياش " تفعيل نظام التأمين الاجتماعي وإمكانيات تكييفه مع متطلبات الشريعة الإسلامية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس، الجزائر، 2012 ص73.

[13]- Mulligan Casey B. and Xavier Sala-i-Martin ; "Social security in theory and practice 2 efficiency theories narrative, theories and implications for reform" NBER working paper, 7119;1999 p 4.

[14] - Martin Feldstein, "Would privatizing social security raise economic Welfare?" in privatizing social security, Chicago University Press, 1998.

[15] - Jeffrey R. Brown; "How Should we insure longevity risk in pensions and social security?" Center for retirement research at Boston College, august number 4; 2000, p 5.

[16] -Gérard Cornilleau : « le financement de l'assurance maladie en question », Presses de Sciences Po | Les Tribunes de la santé, 2008/4 - n° 21, pages 71- 77.

[17]- Anne Marie Guillemard, « travailleurs vieillissants et marché de travail en Europe », revue travail et emploi, n°57.

[18]-Sterdyniak Henri, Villa Pierre, Département analyse et prévision de l'OFCE. Pour une réforme du financement de la Sécuritésociale. In: Revue de l'OFCE. N°67, 1998. pp. 155-205.

[19] -Chantal Euzéby, « L'inclusion active dans l'Union européenne face à la crise »,6e Conférence internationale d'analyse et de recherche en sécurité sociale. Tendances émergentes dans un monde instable: nouveaux défis et opportunités pour la sécurité sociale, Luxembourg, 29.9.–1.10.2010.

[20]- اريبل بينو وخوان يرمو، " تأثير الأزمة المالية خلال 2007 – 2009 على صناديق الضمان الاجتماعي والمعاشات: تهديد سلامة الصناديق من الناحية المالية؟"، الإصدار العربي الرابع والعشرون من المجلة الدولية للتأمينات الاجتماعية 2011، ترجمة وإعداد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية.

[21]- نفس المرجع أعلاه.

[22]-Bruno Palier1 et Giuliano Bonoli, « La montée en puissance des fonds de pension : Une lecture comparative des réformes des systèmes de retraite, entre modèle global et cheminements nationaux »,L'année de la régulation, n°4 2000.

-Bruno Palier Giuliano Bonoli, « Phénomènes de Path dependence et réformes des systèmes de protection sociale », In: Revue française de science politique, 49e année, n°3, 1999. pp. 399-420.

[23]-ApRoberts Lucy, op. cit. p.19.

[24]-Larbi Lamri « le système de sécurité sociale en Algérie » O.P.U Alger ;éd 2003-2004 pp19-33.

25- قانون الضمان الاجتماعي، نصوص تنظيمية وتشريعية، المعهد الوطني للعمل، الطبعة الأولى 2003.

26- تضمنت إثراء القوانين 83/11، 83/12، 83/13 الأمر رقم 96/17 المؤرخ في 06 جويلية 1996 المتعلق بالضمان الاجتماعي.

27- المادة الأولى من القانون رقم 83/11 المؤرخ في 02 جويلية 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية رقم 28 لسنة 1983.

28-المواد من 36 إلى 43 من القانون 83/11 سابق الذكر.

[29]- محديد مليكة، ذكر سابقا ص 44.

[30] Larbi Lamri, «le système de sécurité sociale en Algérie», OPU, Alger, 2004, p 162.

[31]-Bouhdiba Sofiane, « Vieillissement de la population et emploi au Maghreb a l'horizon 2025, dans la question de l'emploi au Maghreb central», volume 3, CREAD, Alger, 2006, p 100.

[32]Nation Unies.

[33] CNES, « Rapport national sur le développement humain », Algérie, Conseil National Economique et Social (CNES), 2006.

[34]Jean -Marc Dupuis, Claire Elmouden, Anne Petron, « démographie et retraites au Maghreb » revue Connaissance de l'emploi, numéro 65,éd centre d'études de l'emploi (CEE), Paris ,2009.

[35]Larbi Lamri « les systèmes de sécurité sociale en Algérie, éd OPU Alger 2004 p 170.